

دبلوماسية الأمن الصحي
تعزز حضور المغرب في أفريقيا

احتكار اللقاحات ينتج عالما مفتقرا للمساواة



بوابة مفتوحة لكل المبادرات الإنسانية

يعمل المغرب بكل جهد من خلال اتفاقية تصنيع لقاحات كورونا بهدف تحقيق مساواة عادلة في توزيعها، خاصة ضمن أجنده الواسعة والشاملة لتعزيز دبلوماسية الأمن الصحي في القارة الأفريقية، وذلك في الوقت الذي يدافع فيه كثير من دول الجنوب من أجل منع التمييز في الحصول على اللقاحات لأسباب مادية.

محمد مأموني العلوي
صحافي مغربي

وغيرها من اللقاحات لصالح المغرب والبلدان الأفريقية.

وجاء إطلاق المشروع بعد التوقيع على اتفاقيات مع مجموعة "سينوفارم" الصينية، ومذكرة تفاهم حول إعداد قدرات تصنيع اللقاحات في المغرب مع شركة "ريسيفارم"، بالإضافة إلى التوقيع على عقد مع شركة "سوتيلما" المغربية لصناعة الأدوية من أجل تصنيع لقاح "سينوفارم" الصيني المضاد لكوفيد - 19.

ويرى رئيس الشبكة المغربية للدفاع عن الحق في الصحة والحق في الحياة علي لطفى لـ "العرب" أن الاتجاه نحو تصنيع اللقاحات محليا من خلال إنجاز مشروع مختبر مغربي - صيني بمدينة طنجة قصد الإسراع في إنتاج اللقاحات وتسليمها وتقديمها في الوقت المناسب سيكون ضروريا لتقديم المساعدة للدول الأفريقية، خاصة مع إطلاقة أمد الجائحة والقيود اللازمة لاحتوائها والمعاناة الإنسانية والاقتصادية المرافقة لها.

ويهدف المشروع إلى جعل المغرب منصة رائدة للتكنولوجيا على الصعيدين القاري والعالمي في مجال صناعة "التعبئة والتغليف"، كما يمكنها من تزويد دول أفريقية بلقاحات كورونا في إطار تعميق علاقات المغرب مع تلك البلدان، ولاسيما في غرب أفريقيا والساحل.

وتدافع الرباط كثيرا عن عواصم دول الجنوب من أجل منع التمييز في الحصول على اللقاحات لأسباب مادية، حيث أقرت منظمة الصحة العالمية أن الافتقار للإرادة السياسية وضعف التضامن الدولي هما سبب التأخير والأزمات التي تواجه ضمان توزيع عادل للقاحات المضادة لكوفيد - 19.

وأكد وزير الخارجية المغربي ناصر بوريطة أن العالم اختار دبلوماسية النوايا من أجل إيجاد حلول لتحديات الوباء، وأنه في المقابل بدلا من التقييم الجماعي والمنسق الذي كانت تتطلع إليه شعوب العالم "نجد أنفسنا الآن في خضم عالم أكثر افتقارا للمساواة من أي وقت مضى".

وأوضح بوريطة، خلال مؤتمر وزاري لحركة عدم الانحياز انعقد يومي 3 و4 من يوليو الجاري في باكو أن المغرب تحت قيادة الملك محمد السادس قرر استخلاص الدروس من الجائحة، حيث أطلق مشروعا لتصنيع المحلى للقاحات كورونا

وشرح أن لحركة عدم الانحياز دورا في بناء تحالفات واسعة وتجاوز الانقسامات الأيديولوجية والأفكار التقليدية من أجل التقدم نحو التعددية الموجهة نحو العمل والمبنية على التناضح، والتي تركز على الحلول العملية وتضع مبدأ الإنصاف في صميم جهود النظام متعدد الأطراف من أجل إعادة البناء بشكل أفضل.

وشدد على أن حركة عدم الانحياز، انطلاقا من قيمتي التضامن والعدالة الدوليين اللتين كانتا وراء إنشائها، تتحلل بيميزة خاصة تجعلها بمثابة مخزن لإصلاح النظام العالمي في حقبة ما بعد كوفيد - 19، مبرزا أن المغرب مستعد للعمل مع الدول الأعضاء في الحركة من أجل تحقيق هذه الأهداف.

ناصر بوريطة
العالم اختار دبلوماسية النوايا من أجل إيجاد حلول لتحديات الوباءهشام معتضد
مئات الدول الفقيرة في أفريقيا تتجرع مدى هشاشة النظام الدولي

ويرى الأكاديمي والمحلل السياسي هشام معتضد أن معاناة الدول الضعيفة والفقيرة في أفريقيا تتجرم مدى هشاشة النظام الدولي في ضمان الحد الأدنى من العدالة الصحية لكل مكونات المجتمع الدولي وغياب الضمير والحس الإنساني في ضبط تدبير الوصول المنصف إلى اللقاحات.

ويهدف المغرب ضمن أجندهته الشاملة والواسعة لتحقيق التضامن مع الدول الأفريقية ومساعدتها في الحصول على اللقاح في ظل هذا الوضع العالمي الخاص بتوزيع اللقاحات.

وأكد معتضد في تصريح لـ "العرب" أن الصراع القائم حول ضمان الحصول على الحصص اللازمة من اللقاحات كان على درجة عالية من الشراسة، والذي أدى إلى دخول دول ومن بينها المغرب في حرب حساسة وقوية من أجل ضمان الحصص الضرورية لشعوبها.

وأعرب الباحث المغربي عن اعتقاده أن الحرب المستمرة بشأن اللقاحات والحصول عليها تعبر عن "مدى تخطئ الراسمالية المتوحشة للدول في مطالبات جديدة للإنسانية"، مشفيرا في الوقت نفسه إلى تقارير تتحدث عن لجوء بعض الدول إلى أساليب التهديد المباشر أو البات الضغط السياسي من أجل انتزاع حصص اللقاحات الإضافية التي تحتاجها لتطعيم شعوبها.

تهمة التهميش تلاحق
المؤسسات الموحدّة في ليبيا

خلاف علني بين الرئاسي والخارجية حول التعيينات الدبلوماسية

بإعفاء ثلاثة سفراء ومدنيين، والإسراع في تعيين آخرين مكانهم. كما طلب عدم اتخاذ أي إجراء يتعلق بتسمية أو إعفاء أو سحب السفراء وممثلي الدولة الليبية إلا عن طريق اقتراح من رئيس الحكومة موجه إلى المجلس الرئاسي.

وتتعلق تصريحات المنفي بقرار إعفاء وفاء بوقعيقص سفيرة ليبيا في الولايات المتحدة، وصالح الشماخي مندوب ليبيا لدى جامعة الدول العربية، وسنية غومة سفيرة ليبيا في سلطنة عمان من مناصبهم.

نجلاء المنقوش
يرحبون على الانسجام مع كافة الأطراف بشأن البعثات الدبلوماسية

ودافعت المنقوش عن نفسها بشأن قرارات الإعفاء، وأكدت أنها مارست اختصاصاتها وفق صحيح القانون والاتفاق السياسي في ما يخص إبلاغ السفراء والمدنيين بانتهاء فترة إيفادهم إلى الخارج وعدم رغبة الوزارة بالتمديد لأي منهم، بالإضافة إلى تكليف أقدم الدبلوماسيين بمهام تسيير تلك السفارات والبعثات.

وأكدت وزيرة الخارجية أن الوزارة حريصة على أن تسود روح الانسجام بين مختلف الأطراف المعنية بإدارة ملف البعثات الدبلوماسية والسفارات، وألا تتورط في خلافات وقعت فيها السلطات السابقة، والذي أدى إلى إرباك التمثيل الدبلوماسي الليبي.

ويرى مراقبون أن الخلافات الحادة سواء بين شرق البلاد وغربها أو بين المجلس الرئاسي ووزارة الخارجية أدى إلى ظهور بوادر فوضى معلومات، اضطرت وزارة الخارجية إلى التحذير مما وصفته بانتشار العديد من الشائعات المغرضة والمنافية للحقيقة، داعية إلى عدم الانسياق وراء مثل هذه الإذاعات.

ونبهت وزارة الخارجية إلى ما قالت إنها "لا تحبذ في الأونة الأخيرة من انتشار شائعات عارية عن الصحة على مواقع التواصل الاجتماعي حول صدور قرارات تعيين مستشارين في السفارات الليبية"، إضافة إلى تقديم وزيرة الخارجية لاستقالته.

واعتبرت الوزارة أن هذه الأخبار لا تمت للحقيقة بصلة، وهي تهدف إلى التشويش على عمل الوزارة، ومطالبة وسائل الإعلام كافة بتحري المصادقية والموضوعية والتأكد من المصادر الرسمية المعتمدة قبل نشر الأخبار أو تداولها.

ولا يبدو توضيح الوزارة كافيا أمام المخاوف الصادرة عن المجلس الرئاسي أو مجلس النواب، لاسيما في ظل تكريس مبدأ المحاصصة المانطقية والجهوية والجزبية الذي بات يطغى على التعيينات والانتدابات ليهده عملية توحيد المؤسسات ولاسيما في غياب مشروع المصالحة الوطنية الذي قد يفرض الاعتماد على الكفاءات بدل التركيز على الولاءات والانتماءات بمختلف أشكالها.

بشأن تنظيم العمل السياسي والقمصلي ولائحته التنفيذية وتعديلاتها. ولم تخف اللجنة البرلمانية استغرابها مما وصفته بـ "التجاوز القانوني" لوزير الخارجية نجلاء المنقوش بمراسلتها لرئاسة الوزراء لتشكيل اللجنة على الرغم من أن الأمر يقع ضمن دائرة اختصاص الوزارة، داعية الدببية إلى "سحب القرار فوراً واعتباره في حكم العدم وإعادة صياغته ليشمل تصنيف الموظفين في كلتا الوزارتين بالحكومة المؤقتة وحكومة الوفاق وأي حكومات سابقة".

وتعرض قرار الدببية إلى انتقادات واسعة واعتبره معارضوه بأنه محاولة للانقلاب على الاتفاق السياسي وتصفية حسابات مع الحكومة المؤقتة، التي كان يرأسها عبدالله الثني وحظيت بثقة البرلمان في 22 سبتمبر 2014، حيث مارست مهامها من مدينة البيضاء بعد سيطرة منظمه فجر ليبيا على العاصمة طرابلس في إطار انقلاب تيار الإسلام السياسي والمليشيات الجهوية على نتائج الانتخابات آنذاك.

ورأت الجهات المعارضة للقرار الحكومي بأنه كان يمكن أن يحظى بالقبول لو أنه شمل الموظفين المعينين في وزارة الخارجية التابعة لحكومة الثني أو في نظيرتها التابعة لحكومة الوفاق برئاسة فايز السراج، المتهمة بدفع العشرات من أمراء الحرب ومسلي الميليشيات والمقربين من جماعة الإخوان إلى وظائف مهمة في وزارة الخارجية والبعثات الدبلوماسية الخارجية، بالإضافة إلى ملفات الفساد الذي كان مستشريا داخلها وتم الكشف عنه من قبل ديوان المحاسبة في عدد من التقارير المرفوعة أغلبها على مكتب النائب العام.

الانتقادات تتصاعد على
وقع محاولات تهميش
الوزراء المحسوبين على
المنطقة الشرقية وموظفي
الحكومة المؤقتة

ولا تقف الخلافات بين شرق ليبيا وغربها عند هذا الحد، بل وصلت إلى ملفات التعيينات الدبلوماسية وهو ما جعل المتحدث باسم المجلس الرئاسي نجوى وهيبه تعلن أن "المجلس أصدر قرارا بإلغاء تعيينات في بعثات دبلوماسية في الخارج حفاظا على الوحدة الوطنية والأسس والمعايير المهنية في التعيينات من هذا المستوى".

ويعد الحديث عن الحفاظ على الوحدة الوطنية إشارة إلى الخلافات الجهوية والمناطقية حول التعيينات أو الإعفاءات المثيرة للجدل سواء كانت لغائده هذا الطرف أو ذاك.

وكان المجلس الرئاسي وجه في مايو الماضي تحذيرات إلى وزيرة الخارجية بشأن "ضرورة التريث في اتخاذ بعض القرارات المتعلقة بإعفاء وتعيين موظفين وسفراء في البعثات الدبلوماسية".

واعتبر رئيس المجلس محمد المنفي أن وزيرة الخارجية ارتكبت مخالفة صريحة

الحبيب الأسود
كاتب تونسي

تونس - طفت الخلافات على سطح العلاقات بين إقليم برقة وطرابلس من جديد على الرغم من الخطوات المتقدمة ظاهريا والتي قطعت في مجال توحيد المؤسسات الليبية تحت غطاء حكومة الوحدة الوطنية برئاسة عبد الحميد الدببية.

ويتهم فاعلون سياسيون في إقليمي برقة وفزان حكومة الدببية بفتح المجال أمام إقليم طرابلس للاستئثار بالسلطة عبر التعيينات أو تهميش المسؤولين المحسوبين على الإقليمين الشرقي والجنوبي.

ودفعت تلك التطورات برئيس مجلس النواب الليبي عقيلة صالح إلى توجيه رسالة إلى الدببية يطالبه فيها بفتح الصلاحيات الكاملة للنائب رئيس الوزراء (عن إقليمي برقة وفزان)، والتأكيد على أن يكون العمل مؤسساتيا كما دعا صالح إلى إعادة الإدارات والأجهزة التي كانت تتبعها قبل إلحاقها برئاسة الحكومة الجديدة.

وتصاعدت الانتقادات بشأن محاولات تهميش الوزراء المحسوبين على المنطقة الشرقية والموظفين الذين كانوا يعملون في إطار الحكومة المؤقتة التابعة للبرلمان منتصفا مارس الماضي، بالإضافة إلى حالة الجدل التي وصلت إلى مستوى الخلاف الصريح بين المجلس الرئاسي ووزارة الخارجية حول التعيينات في البعثات الدبلوماسية بالخارج.

وفي بيان، استنكرت لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب القرار الحكومي القاضي بتشكيل لجنة لخصر وتصنيف موظفي وزارة الخارجية، الذي اقتصر فقط على خصر موظفي وزارة الخارجية في الحكومة المؤقتة ومقرها مدينة البيضاء (شرق)، ولم يشمل موظفي وزارة الخارجية بما كانت تسمى "حكومة الوفاق" ومقرها مدينة طرابلس (غرب).

واعتبرت اللجنة البرلمانية القرار انحيازاً إلى جانب دون الآخر وتجاوزاً لمخرجات اتفاق جنيف، معبرة في الوقت نفسه عن بالغ قلقها من أن تكون لهذا القرار عواقب وخيمة على مسار التوافق الوطني وتوحيد مؤسسات الحكومة المؤقتة وحكومة الوفاق.

ووفق ما جاء في نص البيان، رأت اللجنة أن القرار الحكومي "يبدو كتصفية حسابات مع السلطات السابقة" وأنه "سيغذي المشاعر بالإقصاء والظلم في الوقت الذي يجري طي صفحة الماضي الأليم". وأوضحت اللجنة أن "موظفي الحكومة المؤقتة من كافة أبناء ليبيا وليسوا من جهة واحدة".

وفي الثالث من يوليو الجاري قرر الدببية تشكيل لجنة تتولى خصر وفرز ملفات الموظفين بوزارة الخارجية التابعة للحكومة المؤقتة، وتحديد من تنطبق بشأنهم ضوابط العمل وشروطها في الخارجية من عدمه. وجاء في القرار أن اللجنة شكلت وفقا للقانون (2) لسنة 2001



الخلافات المنطقية عقبية في طريق الحكومة